وزير البيئة محمد المشنوق: نقص المياه هو ٤٠٠ مليون متر مكعب وافتعال الحرائق اصبح جرماً

اجرت الحوار رولى راشد

شعاري "وطني بيئتي". وانا اريد وطني مثل بيئتي. وهذا ما اطمح اليه. هذا ما ذكره وزير البيئة محمد المشنوق لمجلة "الصحة والانسان". وكشف عن وجود نقص في المياه اليوم بحوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب لافتاً الى ان هذا الرقم مخيف سيما وان هناك زهاء ٧ ملايين نسمة يستهلكون المياه في لبنان اليوم. وقال انا لا اعتقد ان المعالجة ستكون موسمية، ولكن استراتيجية على مدى سنوات تتم خلالها المتابعة السليمة، ونكون فيها نحن قادرين على التطلع نهائياً الى المستقبل. الى مستقبل لا وجود فيه لاي ازمة مياه. ومن المفترض ان يتم اعداد الدراسات العلمية في مجال سياسة السدود.

واضاف: اليوم نحن في فصل الصيف من الصعب جداً ايجاد اي معالجة لازمة شح المياه غير اللجوء الى التقنين في الاستخدام المنزلي وفي المصانع وفي الري. وذلك بكل الوسائل الممكنة كترشيد وسائل الضخ من الآبار الارتوازية. واشار الى دراسة تتناول الأثر البيئي سيعلن عنها قريباً متمنيا ان يتم اتخاذ القرارات الصائبة بشكل سريع ليتم تطبيقها.
واعتبر ان وزارة البيئة وجهت التعاميم اللازمة حول ترشيد استعمال المياه ويبقى على وزارة الطاقة ان تتخذ الخطوات المناسبة.

وقال: من المفترض ان يتم لحظ الاثر البيئي الذي يحكم الكثير من الخيارات، لانه لا يجوز التصرف بالمياه وتجاهل الأثر البيئي. وأمل ان يكون عندنا مجلس وطني للمياه في المستقبل القريب فيحقق كل الامور التي يتم التحدث عنها سواء كانت السدود او غيرها...

وشدّد على اهمية مشروع قانون النيابة العامة البيئية. وقال: سنرفع القانون الخاص بحرائق الغابات الى مجلس الوزراء قريبا، ولكن الجانب الاهم يبقى في ايجاد نظام متطور للانذار المبكر، وتأمين التجهيزات اللازمة على الارض والتنسيق الكامل مع كافة البلديات والدفاع المدني وسواهما... واكد ان افتعال الحرائق سيكون بمثابة جرم يدرج على السجل العدلي مشدداً حرصه على تطبيق القوانين وتعزيز امكانية تطبيقها.

وقال ايضاً: نحن اليوم نعمل على قوانين تتعلق بالصيد حيث سيتم تحديد انواع الطيور التي يمكن اصطيادها الى جانب الوسائل المسموح اعتمادها في الصيد ويضاف اليها شروط التأمين الخاصة. وابدى الوزير المشنوق اهتمامه ايضاً بمشكلة معالجة النفايات الصلبة في ضوء الحلول المطروحة.

شح المياه ومواجهة الحرائق وتنظيم الصيد والنفايات الصلبة ملفات بيئية شائكة تحدث عنها الوزير المشنوق وفق الحوار الآتي:

س: دخل لبنان باكراً فصل الشحائح هذا العام بسبب قلة الامطار. وفي اطار المواكبة لهذه الازمة وجهتم تعميما الى الجمعيات الاهلية التي تعنى بالبيئة ركزتم فيه على اهمية ترشيد استهلاك المياه. هذا التعميم يتناول السلوكيات الصديقة للبيئة في موضوع ترشيد استهلاك المياه. هل لديكم معلومات وافية عن نسبة الشحائح التي سيعاني منها لبنان هذا العام؟
وهل تعتبرون انه كان هناك من تدابير استباقية واحترازية لمواجهة موسم الشحائح لم يتم اتخاذها من قبل؟

ج: اذا كانت ذاكرتي قوية وجيدة اذكر انه قبل تشكيل الحكومة الحالية، سمعنا ان الشتاء سيشهد امطاراً غزيرة وسيكون بارداً وقارسا. ولكن ذلك لم يحصل. كما ان بعض التوقعات اشار الى ان الشتاء سيكون في شهر شباط وما بعده من اشهر، ولكنه لم يحدث شيء من هذا. التحسّب للمناح شيء وما يحدث في ما بعد شيء آخر. وفي الواقع جرت محاولات لمواجهة الفيضانات وقطع الطرقات. ووسائل المعالجة التي تم تحضيرها كانت بعكس ما كان عليه المناخ. اذاً لا نستطيع وضع معالجات بناء لتوقعات مناخية غير مرتقبة.

واليوم لمواجهة شح المياه لا نستطيع بناء سد وتجهيزه خلال شهر او شهرين. اعتقد اننا اليوم امام مشكلة حقيقية. في العام الماضي، الامطار في فصل الشتاء كانت غزيرة وزادت كميتها حوالي٢٠٠ملم مكعب عن المعدل الاعتيادي. لم يكن هناك اي تحّسب اوتصوّر. وبرأيي ان اي تحّسب لا يكون موسمياً في اول الشتاء بل استراتيجياً اي بمعنى آخر يجب ان يتم وضع سياسة مائية، سياسة بناء سدود معينة سطحية. المعالجة بالسدود لا يجب ان تمنع كلياً مجاري الانهار ولكنها تستفيد من وضع خزانات في اماكن معينة لتستفيد من المياه المخزّنة. هذه السدود موجودة في قبرص وعددها ١٠٨. وفي كل عام يعمل على بناء ١٠ او ١٢ سداً حيث تخزّن المياه بالملايين من المترات المكعبة وبالتالي تزيد كميات المياه حوالي ٦٠٠ و ٧٠٠ مليون متر مكعب.

اما في لبنان، فعندنا اليوم نقص بحوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب وهذا رقم مخيف. انا لا اعتقد ان المعالجة ستكون موسمية، ولكن استراتيجية على مدى سنوات تتم خلالها المتابعة السليمة، ونكون فيها نحن قادرين على التطلع نهائياً الى المستقبل. وبالتالي تنتفي اي حجة بموضوع الامطار.

عندنا ١٤نهراً تصّب في البحر. اذا وضعنا لكل منها سدّاً نكون ساهمنا في الاساءة الى البيئة، وذلك في المجال الذي يحيط بهذه الاحواض. ومن المفترض ان يتم اعداد الدراسات العلمية في مجال سياسة السدود. لقد وضعنا دراسة تتناول الأثر البيئي وسنعلن عنها قريباً. ونأمل ان يتم اتخاذ القرارات الصائبة بشكل سريع ليتم تطبيقها.

فالسدود الصغرى التي هي بحدود ال١٥ متراً اي ما يعادل ارتفاع ٥ طوابق في البناء هي سدود صغيرة بمثابة خزانات للمياه، بالامكان بنائها في اي مكان. وهي بالتالي لا تشكّل اي خطر بل تحصر المياه بشكل جيد. وانما ايضاً يجب تحضير البيئة السليمة لبنائها.
واليوم نحن في فصل الصيف من الصعب جداً ايجاد اي معالجة لازمة شح المياه غير اللجوء الى التقنين في الاستخدام المنزلي وفي المصانع وفي الري. وذلك بكل الوسائل الممكنة كترشيد وسائل الضخ من الآبار الارتوازية لانه لا يجوز سحب كل الكميات المتوافرة بداخل هذه الآبار بشكل نهائي. هذا ممنوع. واليوم ثمة من يقول انه بالامكان سحب المياه من تركيا بواسطة بالونات. اسرائيل تلجأ الى هذه الوسيلة. ومن هذه البالونات تضخّ المياه في انابيب معينة.

الا ان هذا الموضوع هو من اختصاص وزارة الطاقة. نحن نواكب المشروع من خلال مراقبة تأثير شح المياه على البيئة. ولكن هذا قرار لا نعرف ما اذا كنا سنصل اليه. الا انه اذا اردنا موسماً سياحياً فسيكون هناك صعوبة في تأمين الحاجات من المياه. والناس بدأوا يشترون المياه منذ فصل الشتاء لأن ما يتم توزيعه من مصالح المياه الى المنازل ليس كافياً. ولا ننسى اننا لم ندخل فعلياً الى موسم الصيف.كما ان اعداد النازحين الكبير سيرفع من حجم الاستهلاك. واليوم هناك حوالي ٧ملايين نسمة في لبنان يعيشون ويستخدمون المياه؛ بينهم مليون و٥٠٠ الف نازح سوري و زهاء ٥٠٠ الف عامل اجنبي من مختلف الجنسيات؛ من بنغلاديش، من الهند، من الفيليبين، من سيريلنكا ومصر وغير ذلك...

ووفق المعايير العالمية فان كمية المياه المطلوبة للفرد هي كبيرة. ونتحدث عن مئات الليترات والامتار المكعبة المفترض تأمينها للفرد في الاستخدام المنزلي والصناعي والزراعي وذلك في البلدان المتقدمة. فاين نحن من هذا الواقع؟

وكل ما نتمناه هو تمرير مرحلة الصيف هذه بدون ان تتفاقم ازمة شح المياه، فنصل الى شهر تشرين حيث نأمل ان تبدأ المتساقطات. من هنا على الجميع وعي دقة الموضوع.

النقص في المياه هو بحدود ٤٠٠ مليون متر مكعب هذا العام

س- لقد وجهتم كوزارة بيئة تعميماً بهذا الشأن حول ضرورة ترشيد استعمال المياه الى وزارة التربية ولكن الموسم الدراسي انتهى .كيف سيترجم وسيعمل بهذا التعميم؟

ج- لقد وجهنا التعميم الى وزارة التربية والمدارس. كما انه على وزارة الطاقة توجيه ما يلزم من تعاميم. اما الطلاب فهم عنصر بيئي هام. اذ كل واحد منهم حافظ على المياه ضمن التصرف البيئي المسؤول نلحظ انتظام البلد. ويا ليت نستطيع تحقيق هذا الشيء فيتصرّف الجميع بمسؤولية. وعلى الطلاب ان يذهبوا الى العطلة الصيفية برفقة هذا الواجب البيئي.

الأثر البيئي

س- تحدثتم عن اهمية وضع دراسة استراتيجية للاستفادة من المياه وتعزيز التوعية على ترشيد استهلاك الموارد المائية؟ هل اطلعتم على مشروع "بلوغولد" الذي يلبي الحاجات المائية ويؤمن الفائض؟

ج- في المبدأ لا يفترض بالانسان ان يكون ايجابياً اوسلبياً دون الاطلاع على ما هو مطروح. ولكن بمعايير المتساقطات وحدود المياه اعتقد انه يجب ان يكون ثمة خوّل لانه في اجواء اليوم نحتاج الى المساعدة.
وفي هذه المرحلة، هل يجوز التحدّث عن فائض من المياه؟ انا برأيي قبل البحث عن الفائض يجب البحث والاهتمام بسد الحاجات. اي قبل ان نتطلع الى المياه كذهب يجب الاسراع في مواجهة ازمة نقص المياه. مشروع «بلو غولد» هو مشروع على المدى الطويل. وانا لا استطيع تقييم المشروع في الظرف القائم. ولكن في المستقبل امل ان يكون عندنا مجلس وطني للمياه فيحقق كل الامور التي يتم التحدث عنها سواء كانت السدود او غيرها... وهذا طبعا مع ضرورة لحظ الاثر البيئي الذي من المفترض ان يحكم الكثير من الخيارات، لانه لا يجوز التصرف بالمياه وتجاهل الأثر البيئي.

> **واذا راقبت العدد الكبير من الحرائق الذي وقع العام الماضي وهو ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ حريق ينتابني الشك بان بعضها مفتعل.**

نظام متطور للانذار المبكر

س- حذرتم من "اندلاع الحرائق بسبب ارتفاع درجات الحرارة". واشرتم الى ان "لدى البلديات الموازنات الكافية لشراء معدات لمكافحة الحرائق". كما ان الوزارة تحاول وضع مشروع قانون خاص بالنسبة الى حرائق الغابات وسيتم رفعه الى مجلس الوزراء. في اي مرحلة اصبح هذا القانون؟ وما هي ابرز عناوينه؟

ج- سنرفع القانون الخاص بحرائق الغابات الى مجلس الوزراء قريبا. ولكن الجانب الاهم هو ايجاد نظام متطور للانذار المبكر. وتأمين التجهيزات اللازمة على الارض والتنسيق الكامل مع كافة البلديات والدفاع المدني الذي من المفترض تأمين وصول عناصره بسرعة الى اماكن الحرائق. كما من المفترض تسهيل الوصول الى مصادر المياه في كل المناطق. فمثلا مع وقوع حريق بطشاي، التجهيزات لم تكن متوافرة. اما اليوم الطائرات خضعت للصيانة بعدما تأمن لها التمويل من وزارة المالية.

وطبعاً اليوم هذا القانون ينص على وجوب اعادة تحريج المنطقة التي اجتاحتها النيران. وهنا لابد من الاشارة الى شيء هام وهو ان باستطاعة اي حريق القضاء على كل ما تم زرعه في السنوات الماضية. ويجب على كل مواطن ان يكون غفيراً في بلدته فيراقب ويمنع اي وسيلة مسببة للحريق. ومن الهام ازالة كل انواع القش واليابسة وبقايا الزجاج السريع الاشتعال في الغابات. واذا راقبت العدد الكبير من الحرائق الذي وقع العام الماضي وهو ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ حريق ينتابني الشك بان بعضها مفتعل. ومن المفترض على الاقل وضع حد لهذه الاعمال من خلال التحقيق وانزال العقوبات اللازمة بحق من يسبّب الحريق. فهذه جريمة.

افتعال الحرائق جرم

س- اقرّ المجلس النيابي مشروع قانون النيابة العامة البيئية، ولفتم إلى انه "اخيراً ستتمكن وزارة البيئة من تطبيق التشريعات والانظمة البيئية من خلال تخصيص محامين عامين لشؤون البيئة، الى جانب جهاز ضابطة بيئية في كل محافظة تتولى حماية البيئة ومنع الجرائم البيئية من خلال التعاون مع قيادات أفواج الاطفاء والدفاع المدني ونواطير البلديات والاحراج".
متى سيطبق هذا المشروع وما هو المنتظر منه؟

ج- هذا القانون هو من اهم القوانين. سيكون هناك نائب عام في كل محافظة، قضاة تحقيق ومحاكم تصدر القرارات المناسبة. وبالتالي افتعال الحرائق سيكون بمثابة جرم يدرج على السجل العدلي. نحن حريصون على تطبيق القوانين وتعزيز امكانية تطبيقها من خلال

الادوات. وضع القانون والاستعدادات للمراسيم جارية. لقد اتت هذه الوزارة في خضم الازمات البيئية المتعددة بين مقالع وكسارات، وصيد بري، وتلوّث انهار وشواطئ وجبال، وقطع اشجار وغير ذلك... ولقد تمكنا مع كل هذه الملفات التوصل الى سلسلة حلول. ونحن اليوم نعمل على قوانين تتعلق بالصيد حيث سيتم تحديد انواع الطيور التي يمكن اصطيادها الى جانب الوسائل المسموح اعتمادها في الصيد ويضاف اليها شروط التأمين . اي وجوب ان يكون الصياد حائزاً على بطاقة رخصة صيد. وهنا دور الضابطة البلدية في رصد هذه المخالفات الى جانب تطوّع بعض المواطنين في التبليغ عن هذه المجازر التي تنفّذ بحق الطيور. ومن المعلوم ان في لبنان انواع طيور فريدة ومفيدة جداً وهي تعمل على تأمين التوازن البيولوجي والطبيعي.

> **امل ان يكون عندنا مجلس وطني للمياه فيحقق كل الامور التي يتم التحدث عنها سواء كانت السدود او غيرها... وهذا طبعا مع ضرورة لحظ الاثر البيئي الذي من المفترض ان يحكم الكثير من الخيارات.**

وطني بيئتي

س- تحدثتم عن المياه ومشاكلها والحرائق والجرائم التي ترتكب من خلالها وايضاً عن الصيد العشوائي. جميعها ملفات متشعبّة. ما هي اولوياتكم؟

ج- في الاولويات تأمين المياه ومنع الحرائق وايضاً معالجة مشكلة النفايات الصلبة. ونحن اليوم في مرحلة استحقاق بالنسبة لمشكلة النفايات خصوصاً وان مطمر الناعمة سيتم اقفاله في ٢٠١٥/١/١٧ وعلينا ايجاد نظام جديد. الفرز والمعالجة من المصدر او اللجوء الى المحارق؟

الفرز من المصدر هو سلوك عند الفرد. لذا يجب خلق ثقافة بيئية عند الناس. وهذا يتطلّب الوقت الكافي. واول بلد اعتمد على الفرز من المصدر هو السويد بنسبة ٦٢٪. فرنسا والمانيا٥٠٪. اسبانيا وتركيا ٤٠٪. ونحن اذا وصلنا الى ٢٥٪ تكون البداية جيدة. سأحفّظ الى حين مراقبة الالتزام البيئي. شعاري «وطني بيئتي». وانا اريد وطني مثل بيئتي. وهذا ما اطمح اليه. واذا كنت اريد تحقيق ذلك فالنفايات هي جزء من نظام البيئة. كذلك قطع الاشجار، التلوث المختلف على انواعه، الضجة وغير ذلك...

(تصوير بشارة الشايب)

متفرقات

الفترة الحرجة للوقاية من الإصابة بأمراض مزمنة

تعتبر المراهقة فترة مهمة لإرساء أسس متينة للتمتع بصحة جيدة في مرحلة البلوغ. فهذه الفترة من الحياة تبدأ فيها أو تتعزز خلالها العديد من السلوكيات والحالات الصحية التي تكمن وراءها كبرى الأمراض غير السارية.

وتقول السيدة جين فورغوسن، وهي باحثة علمية في إدارة شؤون صحة الأسرة والمرأة والطفل في المنظمة إن «المشاكل والسلوكيات الصحية التي تنشأ خلال مرحلة المراهقة، إذا تُركت دون ملاحظة من قبيل تعاطي التبغ والكحول وأنماط النظام الغذائي ومزاولة التمارين وزيادة الوزن والبدانة تؤثر تأثيراً خطيراً على صحة المراهق ونموه في الوقت الحاضر. ومن المحتمل أن تخلف آثاراً مدمرة على صحته عند البلوغ في المستقبل. ويجب علينا في الوقت نفسه ألا نخفف وقع ما يُبذل من جهود رامية إلى تعزيز وصون صحة المراهق الجنسية والإنجابية، بما فيها وقايته من فيروس العوز المناعي البشري.»

ويستعرض التقرير الذي اعدته فورغوسن السياسات الصحية المتبعة في ١٠٩ بلدان، منها نسبة ٨٤٪ تولي بعض الاهتمام للمراهق. وتركز ثلاثة أرباع السياسات على الصحة الجنسية والإنجابية (ومنها الإيدز والعدوى بفيروسه)؛ في ما يتناول ثلثها تقريباً مشكلة تعاطي التبغ والكحول بين المراهقين؛ وهناك ربع آخر منها يتناول موضوع الصحة النفسية. ويبرز التقرير ضرورة أن يحذو مزيد من البلدان حذو بلدان من قبيل الهند التي تتناول استراتيجيتها الصحية الجديدة بشأن المراهقين طائفة أوسع نطاقاً من المشاكل الصحية التي تؤثر على المراهق، بما فيها الصحة النفسية والتغذية وتعاطي المواد والعنف والأمراض غير السارية، بالإضافة إلى الصحة الجنسية والإنجابية.

ويؤكد التقرير أيضاً على ضرورة تحسين البيانات والمعلومات المتعلقة بصحة المراهق والبرامج التي تتناولها.